

التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية

Financial Technology as a Pillar for Promoting Financial Inclusion in the Arab Region

ط.د. بوطالب عزيز¹ / مخبر المحاسبة، المالية، الجبائية والتأمين – جامعة ام البواقي (الجزائر)
boutaleb.aziz@univ-oeb.dz

أ.د. سفاري اسماء / جامعة ام البواقي (الجزائر)
seffariasma84@yahoo.com

تاريخ النشر: 2023/06/09

تاريخ القبول: 2023/06/06

تاريخ الاستلام: 2023/03/30

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور المهم للتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ، حيث اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التحليلي في استخراج اثر التكنولوجيا المالية على مستوى الشمول المالي في المنطقة العربية وقمنا باستخدام بيانات الخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا المالية وعرض أهم مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية. وفي الاخير توصل البحث إلى أنه لا تزال أنشطة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية في الغالب تركز على المدفوعات والإقراض ؛ لكنها عرفت تطورا ملحوظا لا سيما في مجال المدفوعات الإلكترونية وتحويلات الأموال عبر الإنترنت، مما يعني مساهمتها في تحسين مستوى الشمول المالي رغم النتائج المتواضعة في هذا الاتجاه. الكلمات المفتاحية : الشمول المالي ، التكنولوجيا المالية، الخدمات المالية، المنطقة العربية. تصنيف JEL : F65 ، G21 ، F53 ، G14 ، O16 .

Abstract:

This research aims to highlight the important role of financial technology in promoting financial inclusion. In this research, we relied on the analytical approach to extract the impact of financial technology on the level of financial inclusion in the Arab region. We used financial services data that depend on financial technology and presented the most important indicators of financial inclusion in The Arab region. Finally, the research concluded that financial technology activities in the Arab region are still mostly focused on payments and lending; However, it witnessed remarkable development, especially in the field of electronic payments and money transfers via the Internet, which means its contribution to improving the level of financial inclusion despite the modest results in this direction.

Keywords: Financial inclusion, Financial technology, Financial services, The Arab region.

Jel Classification Codes : F65, G21, G53, O14, O16.

¹ المؤلف المرسل: بوطالب عزيز، الإيميل: boutaleb.aziz@univ-oeb.dz

I - تمهيد :

تعتبر التكنولوجيا المالية عن نتيجة التقدم التكنولوجي في الاقتصاد المالي على الصعيد العالمي ، وتقدم وجهًا جديدًا ناشئًا للتمويل المشترك لتحقيق الشمول المالي و الذي يعد التحدي الذي تواجهه البنوك والمؤسسات المالية التقليدية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فهذه المؤسسات مجبرة على تبني التكنولوجيا المالية نظرا للمنافسة الشرسة التي قد تؤدي الى تقليل من فرصها إذا لم تكن المؤسسة المالية قادرة على مواكبة التطور الرقمي السريع في العالم بطريقة تخدم عملائها ومنه يجب ان تعمل على اىصال و ترسيخ استخدام الخدمات المالية بطريقة أكثر فعالية من خلال الاستغلال الامثل للوسائل و التقنيات التكنولوجية التي تعمل على تسهيل كافة المعاملات بين البنوك و عملائها من جهة و بين البنوك فيما بينها من جهة اخرى، وقد أدى وباء كوفيد-19 إلى تسريع اعتماد التكنولوجيا المالية و من المنتظر ان هذا الامر سيعزز النمو الاقتصادي العالمي وخاصة في الدول العربية من خلال دعم أهداف السياسة الرئيسية، مثل الاستقرار المالي والنزاهة والشمول والكفاءة والابتكار والقدرة التنافسية، كما سيبني أساسًا متينًا للاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية . كما يمكن لنماذج الأعمال والمنتجات القائمة على التكنولوجيا المالية أن تساعد هاته الاقتصادات على أن تكون أكثر مرونة وتضمن التعافي الكافي من جائحة COVID-19، وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى انتهاز سياسة متوازنة للتخفيف من المخاطر المختلفة في ذات الاطار ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر، الاستقرار المالي، النزاهة وحماية المستهلك والمستثمر.

1.I- إشكالية البحث :

- ما هو دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية؟
وللإجابة على هذه الاشكالية قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي التكنولوجيا المالية و ماهي فائدتها؟

- ماهو واقع التكنولوجيا المالية في العالم ؟

-ما هو الشمول المالي و كيف تؤثر التكنولوجيا في مستوياته في المنطقة العربية؟

2.I- فرضيات البحث :

من خلال الاشكالية الرئيسة للبحث يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية :

-إن اعتماد التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية سيكون له اثر ايجابي على زيادة مستويات الشمول المالي من خلال تغلغل الخدمات المالية بين مختلف شرائح دول المنطقة.

و للإجابة على الاسئلة الفرعية للبحث تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- التكنولوجيا المالية تعني ادخال التقنيات التكنولوجية المتطورة على المجال المالي.

- يزداد الاستثمار في كافة مجالات التكنولوجيا و الذكاء الصناعي بما في ذلك المجال المالي.

- الشمول المالي هو وصول الخدمات المالية للجميع يعني ان الخدمات المالية تصبح شاملة ،وهنا يأتي دور التكنولوجيا المالية في تسهيل ذلك عن طريق الوسائل التكنولوجية كالهواتف المحمولة و الانترنت.

3.I. - أهداف البحث :

- توضيح المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة من تكنولوجيا مالية و شمول مالي؛

- تسليط الضوء على مدى اهمية تبني التكنولوجيا المالية في الدول العربية؛

- السعي إلى تقديم نتائج تطبيق التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في المنطقة العربية واعطاء لمحة عن افاق السير في هذا لاتجاه.

4.I - أهمية البحث :

تكتسي الدراسة اهميتها من اهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية و دور انتشار الخدمات المالية بين شرائح المجتمع العربي في تحسين اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ناهيك عن الاستقرار المالي والاقتصادي لدول المنطقة.

5.I - الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية ما يلي:

- دراسة يسعد عبد الرحمان، مخفي أمين و حسين حمدان خولة في سنة 2023 تحت عنوان: "التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول المالي، تجربة الصين نموذجاً"

حيث تناولت هذه الدراسة كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية في دعم وتعزيز درجة الشمول المالي في الصين، وكانت الدراسة قد توصلت الى مجموعة من النتائج كانت اهمها: تؤكد أن التكنولوجيا المالية مركز لاكتساب الميزة التنافسية لدى المؤسسات المالية بصفة خاصة، من اجل الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من السوق المالي. عن طريق ثلاثة ركائز أساسية التوسع الجغرافي، التثقيف المالي وجودة الخدمة.

- دراسة يحيوي نور الهدى و قلوبش عبد الله سنة 2023 و التي جاءت تحت عنوان: "التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في الصين -دراسة مؤسسة علي بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصين-":

تطرق الباحثان في هذه الدراسة الى اهمية تبني التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في جمهورية الصين الشعبية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كانت اهمها تشير الى أن استراتيجية علي بابا القائمة على تعميم الإنترنت في المناطق الريفية ، وتعزيز فرص التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال مكاتب وقرى تاوباو ، قد مكنت التنمية المحلية في المناطق الريفية في الصين ، ودعم الاندماج الاقتصادي وتنمية المجتمع الريفي من خلال وسائل أخرى. الاقتصاد البديل الذي توفره التكنولوجيا المالية ، والذي مكن من دمج الفقراء والضعفاء ، والفئات المستبعدة اقتصادياً ، والحد من عدم المساواة والفقير.

- دراسة داهينين أحمد و العرابي مصطفى سنة 2022 تحت عنوان "التكنولوجيا المالية الإسلامية بوابة المصارف الإسلامية لتحقيق الشمول المالي والتكيف مع جائحة كورونا (دراسة تحليلية لبعض نماذج البنوك الإسلامية الخليجية)"

سلطت هذه الدراسة الضوء على الدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في بعض دول الخليج وكيف ساهم ذلك في التكيف مع وباء كوفيد19 الذي شل العالم لفترة معينة، وقد خلصت الدراسة في الاخير الى مجموعة من النتائج و اهمها تلك التي كانت قد اشارت الى أن المصارف الخليجية محل الدراسة قد تبنت فعلاً وبشكل كبير التكنولوجيا المالية خلال وباء كورونا، حيث اعتمدت عليها لمساعدتها في التكيف مع تلك الظروف الحرجة خلال الجائحة، وتحقيق الشمول المالي الرقمي

الإسلامي خلالها، كما ان الدراسة قامت بتقديم بعض التوصيات التي من شأنها دعم التكنولوجيا المالية والرفع من مؤشرات الشمول المالي بالوطن العربي.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تم عرضها واخرى لم نتطرق اليها، يمكن استخراج فجوة بحثية تكمن في ابراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية من خلال دراسة وتحليل تأثير اعتماد ادوات ووسائل التكنولوجيا في المنطقة العربية على القطاع المالي ومدى مساهمة ذلك في تعزيز الشمول المالي كل هذا في اطار تحديث زمني يمتد الى السنوات الحالية مع اخذ حيز مكاني شامل للدول العربية التي تتوفر عنها البيانات مما سيوفر تحليلات اكثر شمولية وحدثة عن تلك التي كانت من قبل.

II - نظرة عامة حول التكنولوجيا المالية :

II - 1- تعريف التكنولوجيا المالية :

- لتكنولوجيا المالية او الفينتك هي تلك التقنيات المبتكرة التي تنتج وتطور تكنولوجيا جديدة في المجال المالي تنافس به تلك المنتجات المالية التي تتواجد في الاسواق التقليدية، واصبحت التكنولوجيا اليوم واقع لا مفر منه يستخدم من قبل كبرى المؤسسات المالية العالمية ولكل مؤسسة مالية افكار فينتك خاصة بها.

- وفقاً لمعهد الأبحاث الرقمية في دبلن، عاصمة بولندا، فإن التكنولوجيا المالية هي اختراعات وابتكارات تكنولوجية حديثة في القطاع المالي ، وتشمل هذه الاختراعات استخدام الأنظمة الرقمية في أنشطة التمويل المصرفي، بما في ذلك: معرفة معدلات الفائدة ومعدلات الربح والعوائد المتوقعة من الاستثمارات والأنشطة المصرفية الأخرى. (حمدي زينب، وأقسام الزهراء، 2019، صفحة 402) تشير التكنولوجيا المالية أو (FinTech) إلى المنصات والتطبيقات والخدمات وشركات التكنولوجيا العاملة في مجال خدمة وتطوير القطاع المالي في جميع أنحاء العالم. وقد عرّف مجلس الإستقرار المالي (Financial Stability Board) التكنولوجيا المالية على أنها: " إبتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملمس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية ". (واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، 2020)

II - 2- اوجه استخدام التكنولوجيا المالية :

بالاضافة الى الخدمات العديدة التي توفرها التكنولوجيا المالية في مجال الاقراض و ادارة الاستثمارات وتعبئة المدخرات و خدمات التأمين و الدفع نجد ان منتجات الفينتك تتوسع اكثر و توفر ابتكارات جديدة لمشاكل التمويل و ايضا تقدم الاستشارات المالية للعملاء الذين يعانون من مشاكل في ادارة محافظهم المالية أو حتى اتخاذ قرارات استثمارية مهمة : (FINTECH: THE EXPERIENCE SO FAR, 2019, p. 33)

- يتزايد استخدام تطبيقات التمويل البديلة مثل التمويل الجماعي و هذا لتوسيع خيارات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة و المشاريع و الاعمال متناهية الصغر.

- منصات توزيع المنتجات و الخدمات المالية من خلال تمكين المستثمرين أو المستشارين الماليين أو مديري الاصول المالية و اصحاب الاسهم للاختيار من بين مجموعة أوسع من المنتجات المالية و توفير البدائل المالية المقدمة من جهات خارجية و التي من المحتمل أن تعمل على تقليل تكاليف المنتج والسماح باتخاذ قرارات افضل و بشكل مدروس.

- تقديم استشارات الاستثمار أو ما يعرف بالمستشارون الآليون الذين يسمحون للعميل بإنشاء محفظة مؤتمتة كلياً هذه المحفظة مصحوبة بخدمات الإدارة دون مضاعفة الاعباء ما سيعمل على تقليل التكاليف ويجعل خدمات إدارة المحافظ متاحة لأصغر المستثمرين بالإضافة الى توفير المعلومات الضرورية في الوقت المناسب ما يؤدي الى تقليل المخاطر من جهة واقتناص الفرص من جهة أخرى، طبعاً كل هذا يعزز من كفاءة السوق المالي المحلي ويزيد من تنافسيته ما يعمل على تطوره. وتواجد هذه التطبيقات والمنصات في العديد من الدول كالولايات المتحدة و البرازيل والصين والهند لكن التوجه الآن يتزايد في البلدان ذات الدخل المنخفض خاصة الدول الافريقية و على سبيل المثال كينيا التي تخطو خطوات كبيرة في مجال تعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية.

وفيما يلي اهم منتجات التكنولوجيا المالية و العوامل المساعدة على تطورها : (حمدوش وفاء، عماني لمياء، 2021، صفحة 114)

الموجة الاولى: و المتمثلة في المدفوعات و الاقراض و قد ساعد في تطورها و انتشارها مجموعة من العوامل المرتبطة اساسا بالتطور التكنولوجي ونذكر اهمها:

- الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي؛

- تطور التجارة الالكترونية و زيادة شعبيتها؛

- التوجه اكثر نحو اقتصاد مبني على التشاركية؛

- الاعتماد الواسع لانظمة الدفع الحديثة و توفير حلول لذلك مثل Pay Pal؛

- تطبيقات و منصات الهاتف المحمول كمحافظ الاموال الرقمية؛

- تطوير منصات التمويل الجماعي بمختلف الصيغ و حسب حاجة العملاء.

الموجة الثانية: كانت قد شملت مجموعة من الخدمات المالية و الاستثمارية الاخرى الى الحد الذي لم تبقى خدمة أو منتج مالي الا و قامت التكنولوجيا المالية بتطويره و تيسيره و خفض تكاليفه، وكانت هناك العديد من العوامل وراء ذلك نذكر منها:

- السرعة الغلغل الى الاسواق الناشئة؛

- تنامي حجم التحويلات المالية الدولية؛

- زيادة الميزانيات الموجهة للابتكار و الذكاء الاصطناعي؛

- العمل على التحكم اكثر في ثلاث عوامل جد مهمة في المجال الاقتصادي و هي الوقت و التكلفة و الجودة؛

- التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي؛

- الاعتماد على تعدين النقود الافتراضية و استغلال امكانيات Block Chain؛

- تنامي سوق التأمينات بشكل كبير جداً؛

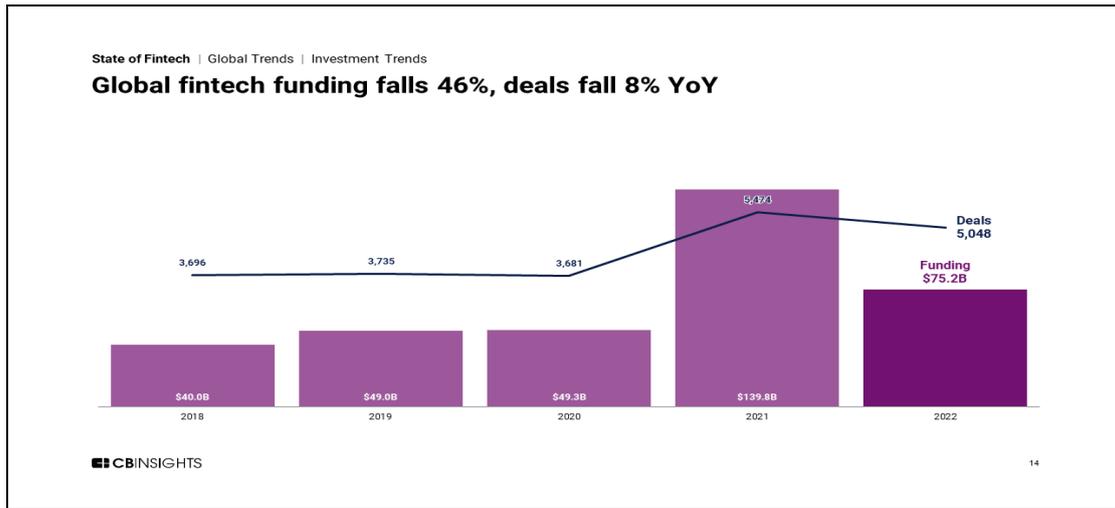
- حرية أكثر لانتقال رؤوس الأموال بين مختلف مناطق العالم التي تقود الثورة التكنولوجية وغيرها من العوامل الأخرى.

II-3- واقع التكنولوجيا المالية في العالم خلال السنوات الأخيرة :

انخفض نشاط الاستثمار في التكنولوجيا المالية العالمية بشكل مطرد طوال عام 2022 ، مع انخفاض التمويل بنسبة 46 في المائة عن تلك المستويات المسجلة في عام 2021 و التي كانت بارقام قياسية ، ووصل التمويل العالمي للتكنولوجيا المالية إلى 75.2 مليار دولار في عام 2022 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 46 في المائة عن عام 2021 ، ولكنه ارتفع بنسبة 52 في المائة مقارنةً بعام 2020. وكان تباطؤ التمويل شديداً بشكل خاص في النصف الثاني من العام ، حيث بلغ التمويل في الربع الرابع من عام 2022 ما يقارب 10.7 مليار دولار أمريكي كأدنى مستوى فصلي منذ 2018.

بصفة عامة ، انخفضت الصفقات و التمويلات الموجهة لقطاع التكنولوجيا المالية بنسبة 08 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 5048 في عام 2022. وكانت إفريقيا المنطقة الرئيسية الوحيدة التي شهدت زيادة في الصفقات مقارنة بعام 2021. (State of Fintech 2022 Report, 2023)

شكل (01): تطور الاستثمار في التكنولوجيا المالية العالمية طوال عام 2022



المصدر: <https://www.cbinsights.com/research/report/fintech-trends-2022/>

تشمل الأحداث و التطورات الهامة في مجال FinTech عام 2022 ما يلي: (State of Fintech 2022 Report, 2023)

- جولات ضخمة بقيمة 100 مليون دولار يبلغ إجمالي تمويلها 36.5 مليار دولار بحلول عام 2022 ، بانخفاض قدره 60 في المائة عن عام 2021؛
- انخفاض التمويل المصرفي بنسبة 63 في المائة على أساس سنوي - وهو أكبر انخفاض بين شركات التكنولوجيا المالية التي تم تحليلها - وعاد إلى مستويات ما قبل كوفيد؛
- انخفاض تمويل التكنولوجيا المالية الأمريكية بنسبة 50 في المائة على أساس سنوي إلى 32.8 مليار دولار وعلى الرغم من التراجع ، فإن عام 2022 هو ثاني أكبر عام تمويل مسجل في الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية؛

- سجلت عمليات الاندماج والاستحواذ ارتفاعاً جديداً ، حيث زادت بنسبة في المائة بحلول عام 2022 لتصل إلى 81 صفقة؛

- شهدت شركات التكنولوجيا المالية في إفريقيا 227 صفقة قياسية بحلول عام 2022 ، بزيادة قدرت بنسبة 25 في المائة على أساس سنوي.

II-4- التكنولوجيا المالية الإسلامية :

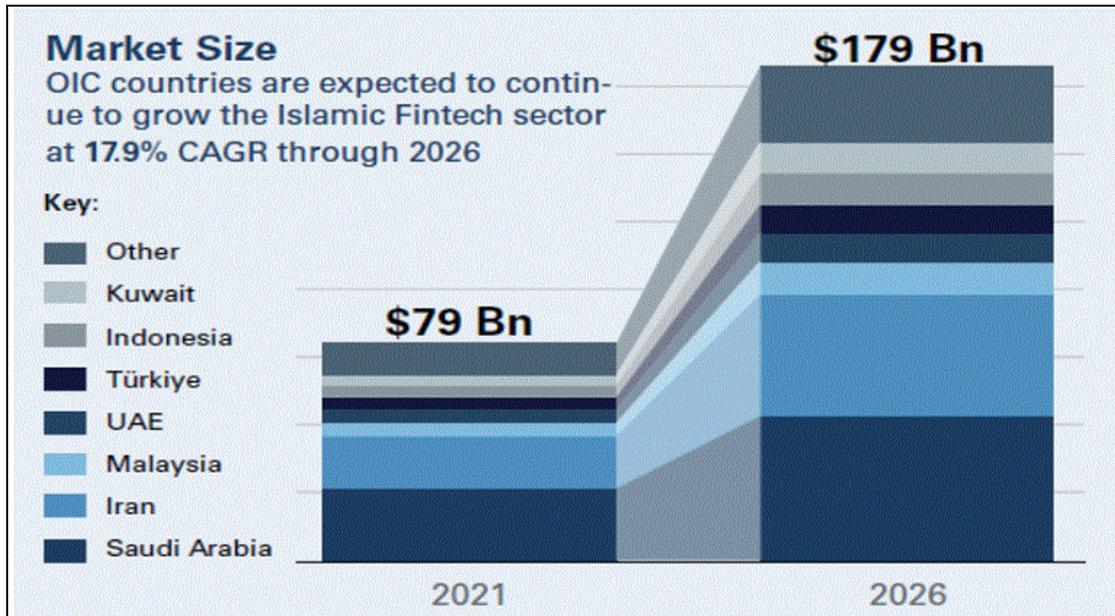
يشمل مصطلح التكنولوجيا المالية الإسلامية جميع الخدمات المالية الرقمية الحديثة وخصائصها التكنولوجية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمعتمدة من المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية. ويحدد تطوير نماذج أعمال جديدة قائمة على التكنولوجيا لتعزيز أهداف الشريعة في القطاع المالي ، وتقديم خدمات أفضل لعملاء البنوك الإسلامية. (داهنين أحمد ، العرابي مصطفى، 2022، صفحة 617)

II-4-1- حجم المعاملات في التكنولوجيا المالية الإسلامية :

و يقدر حجم المعاملات الإسلامية العالمية في التكنولوجيا المالية الإسلامية بـ 79 مليار دولار (2021) ومن المتوقع أن ينمو بمعدل 17.9 في المائة سنويًا ، ليصل إلى 179 مليار دولار بحلول عام 2026. (Shafaki, 2022)

أكبر سبعة أسواق في منظمة التعاون الإسلامي للتكنولوجيا المالية من حيث حجم المعاملات هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإيران واندونيسيا وماليزيا و الكويت ، وتمثل الأسواق السبعة الأولى مجتمعة أكثر من 81 في المائة من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي ، مما يشير إلى وجود منطقتين إقليميتين ناشئتين ذات إمكانات كبيرة بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.

شكل(02): أسواق منظمة التعاون الإسلامي للتكنولوجيا المالية من حيث حجم المعاملات

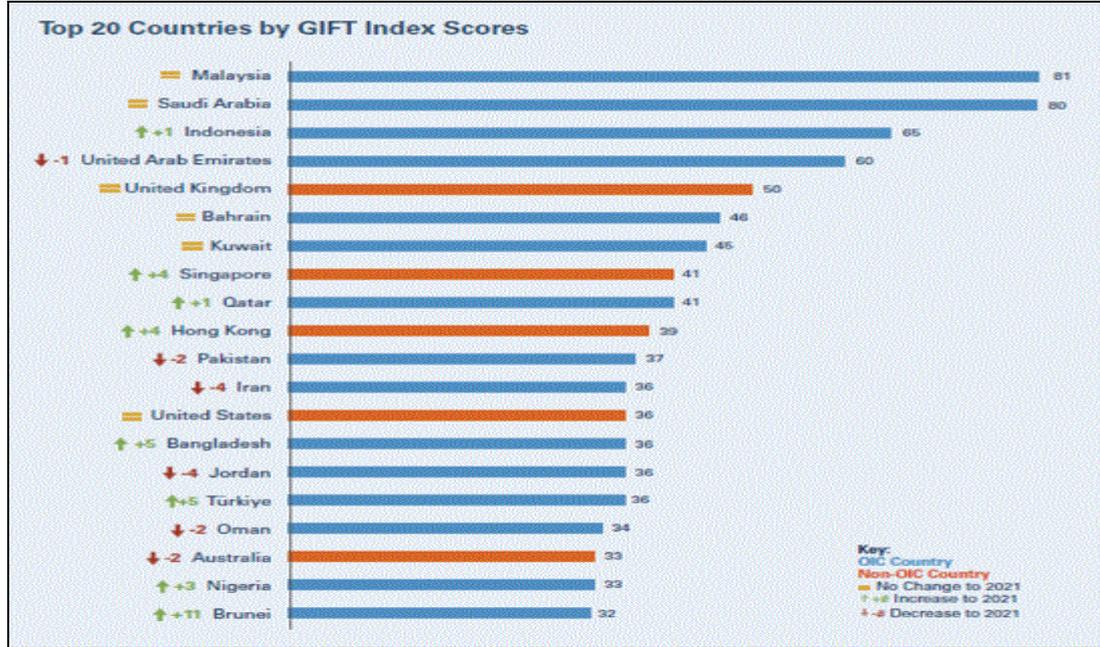


المصدر: <https://www.dinarstandard.com/post/global-islamic-fintech-report-2022>

II-4-2- مؤشّر التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية (GIFT) :

شمل مؤشّر GIFT 64 دولة ناشطة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية ، مع وجود ماليزيا والمملكة العربية السعودية في المراكز الأكثر شعبية في هذه الصناعة، وتحل كل من إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة بقية المراكز المشكّلة للمراكز الخمسة الأولى في هذا التصنيف.

شكل (03) : تصنيف GIFT لأكثر 20 دولة في مؤشّر التكنولوجيا المالية الإسلامية



المصدر: <https://www.dinarstandard.com/post/global-islamic-fintech-report-2022>

يستخدم مؤشّر GIFT إجمالي 19 مؤشراً في خمس فئات مختلفة لكل دولة من 64 دولة الداخلة في التصنيف. هذه الفئات الخمس هي: الموهبة (القدرة على الابداع و الابتكار)، السياسات (انظمة)، بنى تحتية، بيئة وسوق التكنولوجيا المالية الإسلامية، رأس المال (التمويل). يتم ترجيح هذه الفئات للحصول على درجة إجمالية نهائية، مع ترجيح أكبر للفئات المتعلقة بسوق التكنولوجيا المالية الإسلامية والأنظمة البيئية الإسلامية ، حيث يعد هذا أقوى مؤشّر على تفضيل البلد للتكنولوجيا المالية الإسلامية على وجه التحديد.

II-5- تحديات التكنولوجيا المالية :

تنشأ مخاطر إضافية من التقنيات المالية في عمليات الإقراض ، حيث تجمع المواقع و المنصات الإلكترونية عبر الإنترنت كميات كبيرة من المعلومات ، مما يشكل مخاطر على خصوصية البيانات والأمن السيبراني. وازدادت المخاوف في الآونة الأخيرة بشأن حماية المستهلك والأنشطة الاحتيالية بسبب الخسائر الكبيرة التي تكبدها بعض المستثمرين ، ولا يوجد نهج واحد مناسب للجميع لتنظيم التكنولوجيا المالية ، بما في ذلك دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ومع ذلك ، يُبذل جهد في الوقت الحالي لدعم التنسيق و تقوية الاتصالات عبر الحدود ، ويتطلب إنشاء ميزانية تقنية مالية في بعض الحالات على مستوى الأنظمة والمؤسسات لتجاوز بعض العوائق كعدم تناسق المعلومات بين مقدمي الخدمات والمستهلكين ، وخاصة بين من لا يتعاملون مع البنوك ويفتقرون إلى المعلومات اللازمة لتقييم المخاطر بشكل مناسب .

III - نظرة عامة حول الشمول المالي :

III - 1- تعريف الشمول المالي :

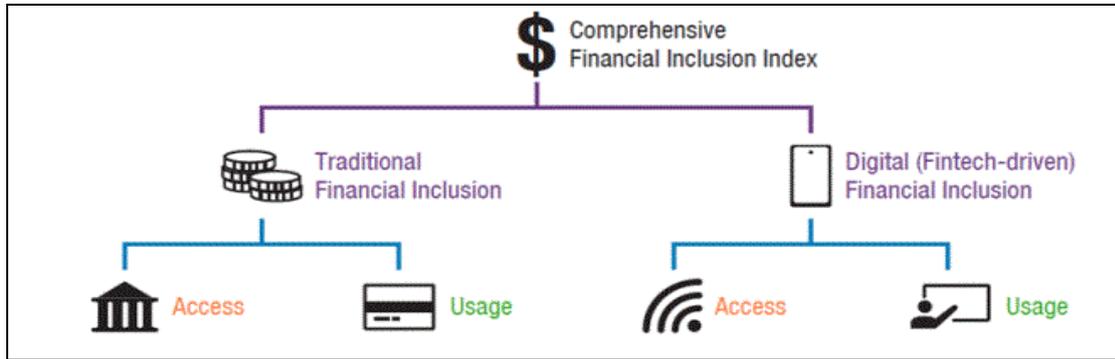
عرفه البنك الدولي على انه " أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبى احتياجاتهم - معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين- ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام". (Financial Inclusion, 2022)

بحسب تقرير مشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء قدم في يناير 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في الوطن العربي" ان الشمول المالي يعني: "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين،...الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" (جلال الدين بن رجب، 2018، صفحة 02)

III - 2- أقسام الشمول المالي :

ينقسم الشمول المالي الكلي إلى جزئين هما: شمول مالي تقليدي يعتمد بدرجة اولى على البنوك وبطاقات الائتمان أي يقوم على توفير الخدمات المالية التقليدية و ايصالها لأكبر شرائح ممكنة في المجتمع والشمول المالي الرقمي الذي يعتمد على التكنولوجيا وتقنياتها كشبكة الانترنت بالدرجة الاولى والأجهزة التكنولوجية الذكية كما هو مبين في الشكل الموالي :

شكل(04):أقسام الشمول المالي



المصدر: يسعد عبد الرحمان، مخفي أمين ، حسين حمدان خولة. (2023, 01 26). التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول المالي، تجربة الصين نموذجاً. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 04(01)، 180-199.

III - 3- أهداف الشمول المالي :

ترى مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي هو مفتاح القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك ومن اهم الاهداف التي يسعى الشمول المالي لتحقيقها نجد: (شني صورية ، بن لخضر السعيد، 2019، صفحة 109)

- تسهيل الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية ، بهدف توفير ظروف اقتصادية واجتماعية افضل للافراد؛

- زيادة اعتماد مبادرات التكنولوجيا المالية (بطاقات الدفع ، والخدمات المالية المتنقلة) بسبب فوائدها التنموية العديدة؛

توسيع نطاق الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ، حيث تتيح للمستخدمين توفير الأموال وتحويلها.

- التحول من أنظمة الدفع النقدية التقليدية إلى أنظمة الدفع الرقمية للحد من أشكال الفساد مثل تهريب وغسيل الأموال؛

- تشجيع العمل الحر والتنمية الاقتصادية وتمكين المشاريع الصغيرة والشركات الناشئة من الاستثمار والنمو والتوسع؛

- تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية من قبل جميع فئات المجتمع ، والعمل على توعية الافراد بأهمية الخدمات والمنتجات المالية وكيفية الحصول على التمويل والاستفادة منه لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

III - 4- أبعاد الشمول المالي :

يتم اختيار ثلاثة أبعاد للشمول المالي: الوصول (اختراق وتغلغل الخدمات المالية)، والتوافر والاستخدام ويتم قياس تلك الابعاد كالآتي: (Thi Truc Huong Nguyen, 2020, pp. 81-82)

III - 4- 1- الوصول للخدمات المالية :

يجب أن يحتوي النظام المالي الشامل على أكبر عدد ممكن من المستخدمين ، مما يعني أنه يجب أن تخترق الخدمات والمنتجات المالية المستخدمين بعمق. ولقياس ذلك نحتاج إلى مقدار الودائع في البنوك التجارية والمؤسسات الائتمانية لكل 100 الف شخص بالغ هو أحد المؤشرات المستخدمة لقياس هذه النسبة.

إضافة إلى الخدمات التي تقدم عبر الوسائل الحديثة كعدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول. لأنه ، في السنوات الأخيرة ، سمح التطور المتزايد لصناعة الخدمات المالية للأشخاص المستبعدين سابقًا بالوصول إلى الخدمات المالية. والدافع الرئيسي لهذا التغيير يرجع بشكل أساسي إلى التقنيات الجديدة ممثلة في منتجات التكنولوجيا المالية ويعتبر استغلال الهواتف المحمولة لاصال الخدمات المالية للافراد قد أحدث تغييرات كبيرة ، خاصة في الدول النامية .

III - 4- 2- توفر الخدمات المالية :

في النظام المالي العام ، يجب أن تكون نقاط المعاملات المصرفية أو ما يعرف بالنهايات المصرفية كمكاتب وفروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي وما إلى ذلك متاحة بسهولة للمستخدمين. لذلك ، ولقياس هذا البعد يستخدم عدد فروع المؤسسات المالية او عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف شخص بالغ لقياس مدى توفر الخدمات المالية . للاشارة فقط لا تشمل "الفروع" هنا تلك الخاصة بالبنوك فحسب ، بل تشمل أيضًا فروع المؤسسات الائتمانية وجميع فروع مؤسسات التمويل الأصغر.

كما يمكن إضافة وكلاء الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول لكل 100 ألف شخص بالغ (مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول). هذا من أجل ضمان وصول الخدمات المالية للأماكن التي لا تتوفر فيها مؤسسات مالية ومصرفية أو فروعها أو حتى أجهزة الصراف الآلي.

III - 4 - 3- استخدام الخدمات المالية :

لقياس أبعاد الاستخدام، يتم الاستعانة بعدد الحسابات المصرفية لكل ألف شخص بالغ، وفي الوقت نفسه، هناك اقتراحات لمؤشر لحسابات الودائع والقروض لكل 1000 بالغ ومع ذلك يبقى انه وفي بعض البلدان تكون نسبة الأشخاص الذين لديهم حسابات مصرفية نسبة جد عالية، ولكنهم يستخدمون خدمات مالية قليلة جدًا اي انه لا يعكس حجم الاستخدام بشكل صحيح تمامًا لذلك فان مجرد امتلاك حساب مصرفي لا يعني استخدام الخدمات المالية بمعنى اخر انه غير كاف لنظام مالي شامل وبالتالي، بالنسبة لهذا البعد و بناءً على اقتراح دراسة جويت وآخرون سنة 2014 ودراسة سارما سنة 2016 فإن الخدمتين الأساسيتين للنظام المصرفي هما الائتمان والودائع ووفقًا لذلك، يتم استخدام الودائع القائمة (% من الناتج المحلي الاجمالي) والقروض القائمة (% من الناتج المحلي الاجمالي) أي الودائع والقروض لقياس هذا البعد بالإضافة إلى ذلك و لضمان الاستفادة الكاملة من الخدمات المالية (مثل الائتمان والودائع والمدفوعات) ، يجب قياس الاستخدام في العديد من أشكال الخدمة المختلفة، وكما تم تحليله في البعدين السابقين، نضيف: قيمة المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول (% من الناتج المحلي الإجمالي) أي المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول .

III - 5- مستويات تأثير الشمول المالي :

تتوزع المستويات التي يؤثر فيها الشمول المالي على ثلاث قطاعات وهم: الاسر والافراد و الشمول المالي بالنسبة لهم هو القدرة على الادخار والاقتراض والاقراض ما يعني وفرة الاموال عند الطوارئ من جهة ووجود مرونة في الانفاق من جهة اخرى، بالإضافة الى الحصول على التأمينات ، كما يوفر لهم فرص للاستثمار باعتبارهم اصحاب رؤوس اموال .

بالنسبة للشركات وقطاع الاعمال فالشمول المالي يعني لهم فرص الاقتراض والحصول على التمويلات اللازمة لتمويل الاستثمارات و من ثم النمو والتوسع وتحقيق الارباح ما يدعم اهداف الاستقرار والاستمرارية.

كذلك للشمول المالي تأثيرات على الدولة حيث يسمح لها بتخصيص الموارد و تنوع الانشطة الاقتصادية ، توفير وسائل دفع جديدة وتحسين التنافسية وزيادة كفاءة السوق ما يعمل على جذب رؤوس الاموال للاستثمار سواء في شكل مدخرات وطنية أو تدفق لرأس المال الاجني و ما ينجم عنه من استثمارات مباشرة وغير مباشر الشيء الذي سيعمل على خلق فرص العمل وتنشيط الاقتصاد من جهة وتحقيق استقرار النظام المالي من خلال دمج الفئات التي كانت تغذي السوق غير الرسمي. (يحيياوي نور الهدى، قلوب عبد الله ، 2023، صفحة 163)

IV- التكنولوجيا المالية والشمول المالي :

لعبت التكنولوجيا المالية دورا هاما في تسهيل العديد من المعاملات المالية مقلصة بذلك الجهد و الوقت والتكاليف دون التقليل من جودة المنتج المالي وهو الامر الذي من شأنه ان يساعد الحكومات و

المنظمات الدولية و الاقليمية التي تعمل على اىصال الخدمات المالية لاكبر قدر ممكن من مكونات المجتمع ما سيعزز دون شك مستويات الشمول المالي.

IV- 1- التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز فرص الاستفادة من الخدمات المالية :

لعل من ابرز ما قدمته التكنولوجيا في الجانب المالي هو تحقيق ما لم تحققه كل الجهود السابقة في تعزيز فرص الاستفادة من الخدمات المالية، ويبدأ ذلك من خلال دمج الفئات المستبعدة ماليا ثم العمل على توسيع انتشار الخدمات المالية بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة.

IV- 1-1- التكنولوجيا المالية و دورها في دمج الفئات التي تعاني الاقصاء المالي :

الاستبعاد المالي هو عكس الشمول المالي وهو امر غير مرغوب فيه حيث تهدف البلدان دائماً إلى تحقيق قدر أكبر من الشمول المالي، بمعنى آخر، الوصول إلى الخدمات المالية لنسبة أكبر من السكان ، ولكن قد لا تسمح بعض المتطلبات و الشروط لشرائح كبيرة من المجتمع بالمشاركة في النظام المالي ، و من امثلة ذلك معدلات الدخل المنخفضة ، حيث تقوم بعض شركات التأمين بفرض حدود دنيا للدخل من أجل الحصول على خدمات التأمين ، كما تقوم بعض المصارف بفرض شروط كتقديم عمولات ورسوم معينة لفتح حساب مصرفي أو تطلب ايداع حد أدنى من المدخرات لفتح حساب أو ما يسمى بالرصيد الادنى في بعض المصارف و الذي لا يجب ان ينخفض الرصيد الاجمالي للحساب عنه ، مما يمنع الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من فتح حساب وهو ما يجعل من الفئات ذات الدخل المحدود غير مشمولين ماليا أي انهم تعرضوا للاقصاء المالي قسراً.

ومع ذلك، ومع الخيارات التي توفرها التكنولوجيا المالية ، يمكن للمرء فتح حساب وادارته و القيام بعمليات التحويل بغض النظر عن دخله ، ويمكنه أيضاً الحصول على تأمين دون الحاجة لأي معلومات إضافية حول وضعيته المالية مثل الدخل أو بغض النظر عن قيمة الممتلكات المؤمن عليها.

IV- 2-1- تأثير التكنولوجيا المالية على انتشار الخدمات المالية :

يساعد الانتشار العالمي للتقنيات المالية الرقمية ، وخاصة الهواتف المحمولة ، على توسيع الوصول إلى الخدمات المالية للأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم مع توفر ميزات تجعلها منخفضة التكلفة و غير محفوفة بالمخاطر: (يحيياوي نور الهدى، قلووش عبد الله ، 2023، صفحة 165)

- جعلت الاهتمامات و المهارات الرقمية فتح حساب أسهل من أي وقت مضى؛
- رقمنة المدفوعات النقدية و تشجيع المزيد من الأشخاص الذين يرغبون في الاندماج و امتلاك حسابات مالية؛

- يوفر التمويل عبر الهاتف المحمول وصولاً سهلاً حتى إلى المناطق البعيدة و النائية؛
- يُمكن إتاحة بيانات العملاء من خلال التكنولوجيا المالية مزودي الخدمة من إنشاء خدمات مالية رقمية تتناسب بشكل أفضل مع احتياجات العملاء من خلال الحسابات المالية.

IV- 2- مخاطر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي :

تأتي الفرص التي توفرها التكنولوجيا المالية مصحوبة بمخاطر كبيرة يمكن ان تكون لها نتائج وخيمة على الشمول المالي: (FINTECH: THE EXPERIENCE SO FAR, 2019, p. 32)

- الاستبعاد و الاقصاء : يحد الوصول غير المتكافئ إلى التكنولوجيا من إمكانات التكنولوجيا المالية ويزيد من الفجوة الرقمية و المتمثلة في نقص البنية التحتية الأساسية ، الوصول إلى الهواتف الذكية مما يضر بشكل مباشر فئة النساء والفقراء.

- التمييز : بينما كان الشيء المنتظر من التكنولوجيا المالية هو استخدام البيانات و المعلومات حول العملاء في تحسين تجارب العملاء، ووضع خطط بيانات ميسورة التكلفة للوصول إلى الإنترنت و خدمات التكنولوجيا المالية ، ومحو الأمية المالية ، إلا أنها قد تؤدي إلى التحيز ، حيث تشير التجارب حتى الآن أنه غالبًا ما تعكس هذه الأدوات التحيز في البيانات الأساسية ، والأشخاص الذين يصممونها ، والتفضيلات الحالية على سبيل المثال ، التمييز ضد الأقليات من المقترضين .

- حماية المستهلك : تشمل المخاطر المتعلقة بالشفافية والإفصاح الإلكتروني ، خصوصية البيانات ، سلامة أموال الأشخاص ، الأمن السيبراني والأمية الرقمية.

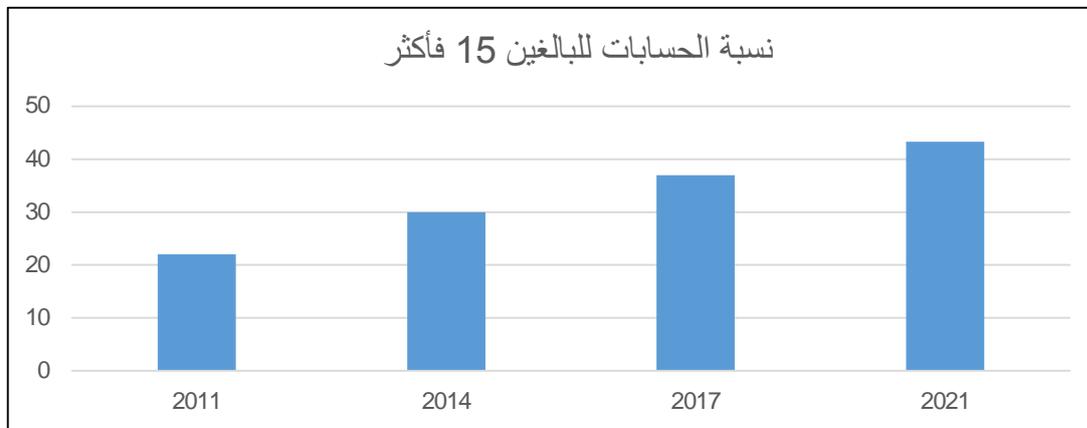
- المخاطر المتعلقة بحماية البيانات: احتمالية حدوث هذه المخاطر مثل المساس بالخصوصية والهوية مما يعرض صاحبها للسرقة والاحتيال الشيء الذي سيتسبب في ضرر أكبر من منافع تلك الوسائل و الأدوات خاصة و ان العملاء يعانون من مستويات منخفضة من الدخل و الرقمنة في ظل نقص البدائل ، كما هو الحال في العديد من بلدان الأسواق الناشئة و البلدان النامية و الفقيرة.

IV-3- التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية :

من المؤشرات القوية التي تبين مدى تغلغل الخدمات المالية في منطقة ما أو بين افراد مجتمع معين هو نسبة الاشخاص البالغين الذين يمتلكون حسابا ماليا مهما يكون الغرض من فتح ذلك الحساب ، هذا المؤشر إلى جانب مجموعة اخرى من المؤشرات يدل بصفة مباشرة عن مستوى الشمول المالي في تلك المنطقة.

وهو يختلف من دولة الى اخرى في العالم لكنه يبقى متقارب رغم تباينه في الدول العربية نتيجة لوجود نوع من التجانس المجتمعي بين هذه المجموعة من الدول و الشكل الموالي يوضح حجم السكان البالغين الذين يمتلكون حسابا ماليا في بعض دول المنطقة العربية:

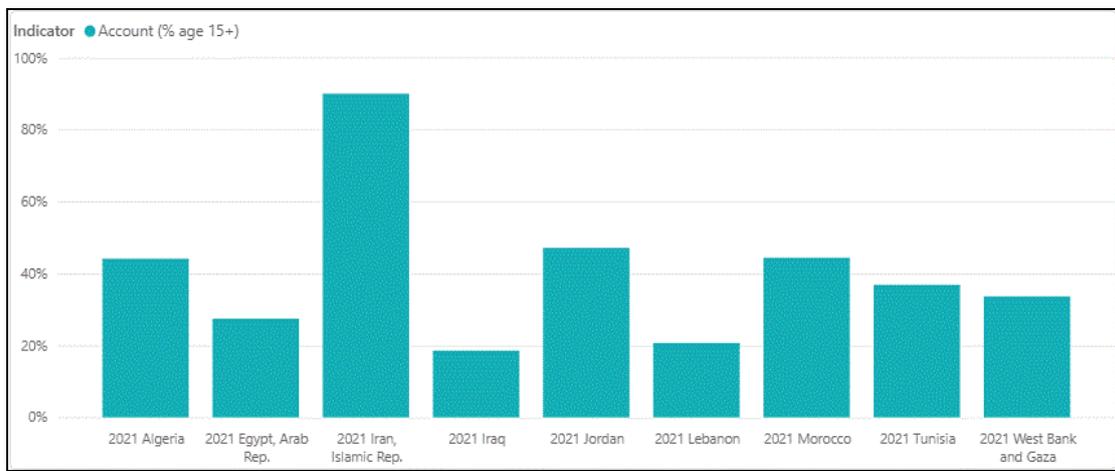
شكل (05):يمثل نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا و يمتلكون حسابا ماليا في المنطقة العربية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021

من الملاحظ ان عدد الاشخاص الذين يمتلكون حسابا ماليا في المنطقة قد زاد بشكل واضح، ويعد هذا مؤشر جيد على اندماج المزيد من الفئات ضمن النظام المالي الرسمي ما يعني تعزيز مستويات الشمول المالي حيث بلغ اجمالي البالغين الذين يمتلكون حسابا ماليا في سنة 2021 ما نسبته 43.29 في المائة محققا ارتفاعا عن تلك النسبة المسجلة في عام 2017 و المقدرة ب 37 يعني انه هناك تحسن متواصل ، إذا ما تمت مقارنته بسنة 2014 التي بلغ فيها السكان العرب الذين يمتلكون حسابا ماليا 30 في المائة منهم ما نسبتهم 26.9 في المائة كان سبب فتحهم للحساب هو الحصول على اجر أو دفعة حكومية و هو ما يعكس الجهود الحكومية المبذولة لدمج اكبر عدد ممكن من فئات المجتمع و جعلهم يستفيدون من الخدمات المالية المتاحة حتى ولو كانت بسيطة، و الشكل التالي يوضح النسب لبعض دول المنطقة:

شكل (06): نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا ماليا في بعض دول المنطقة



المصدر: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

تباينت دول المنطقة في مؤشر امتلاك حساب مالي بالنسبة للبالغين من دولة الى اخرى و عرفت اغلب الدول تطورا وزيادة معتبرة في هذا المؤشر حيث تصدر الامارات العربية دول المنطقة بنسبة تقدر ب85.74 في المائة تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 74.32 في المائة اما بالنسبة للبلدان العربية الاخرى فتعتبر الاردن من بين اكثر دول المنطقة التي يمتلك فيها البالغون حسابا ماليا بنسبة 47.44 في المائة في سنة 2021 محرزة نسبة زيادة قدرة ب بحوالي 05 في المائة عن سنة 2017 و التي كانت نسبة هذا المؤشر تساوي 42.49 في المائة ، في قارة افريقيا و بالنسبة للدول العربية فقد كانت النسبة الاكبر لهذا المؤشر تعود للمملكة المغربية بنسبة 44.37 في المائة ثم حلت الجزائر ثانيا فقد بلغت نسبة الجزائريين البالغين الذين يمتلكون حسابا ماليا 44.10 في المائة و احرزت الجزائر زيادة لا بأس بها عن ما تم تسجيله في سنة 2017 والذي كان 42.78 في المائة ثم جاءت تونس ومصر على الترتيب بنسب 36.85 و 27.44 في المائة.

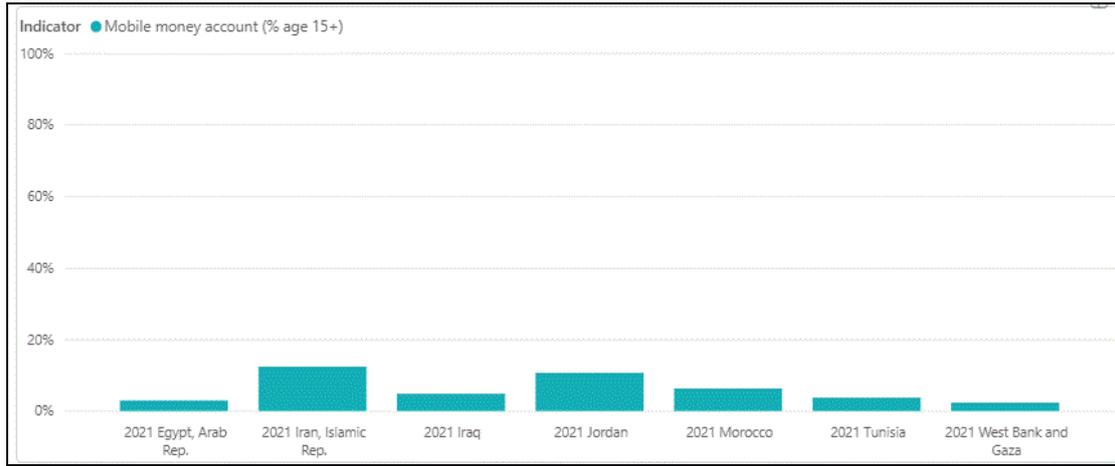
و لمعرفة اثر التكنولوجيا المالية على مستويات الشمول المالي نحلل النسب المرتبطة بالخدمات التي توفره كعدد الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول و نسب سداد ودفع الفواتير عبر الانترنت كالآتي:

- حساب الأموال عبر الهاتف المحمول :

بدأ انتشار الهواتف المحمولة كوسيلة اتصال في العالم العربي في أوائل التسعينيات و شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2018 زيادة كبيرة في عدد مستخدمي الهاتف المحمول : بينما ارتفع إجمالي عدد

المشتركين خلال نفس الفترة من حوالي 9 ملايين مشترك إلى حوالي 422 مليون مشترك؛ أي متوسط زيادة سنوية بلغ حوالي 34 في المائة للوصول إلى معدل انتشار مع حلول عام 2018 ب 101 مشترك لكل 100 شخص كأعلى معدل انتشار تم تسجيله في المنطقة الى يومنا هذا ما ساعد في انتشار بعض الخدمات المالية للفئات التي تعاني من مشاكل في الوصول لتلك الخدمات كفتح حسابات مالية تقليدية و الشكل الموالي يوضح ذلك:

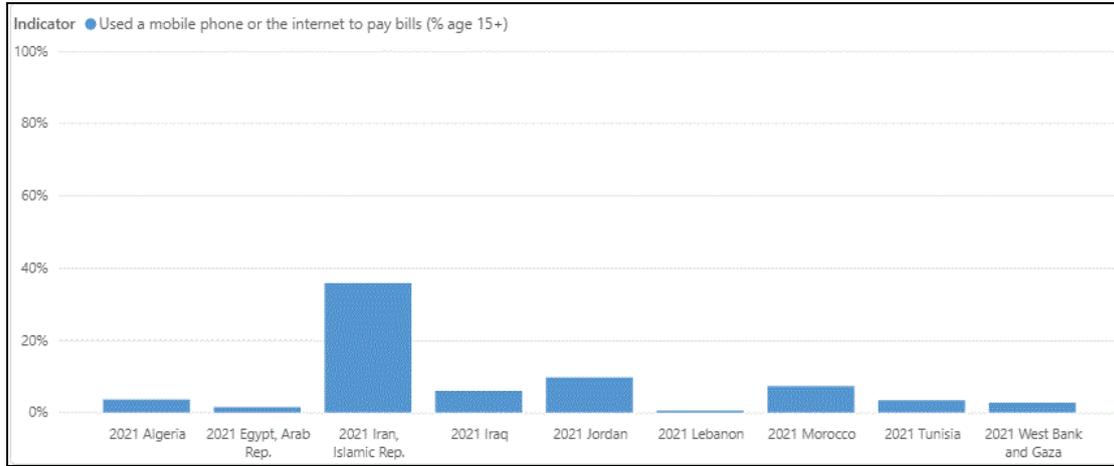
شكل (07): حساب الأموال عبر الهاتف المحمول للبالغين في بعض دول منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا



المصدر: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

تعتبر المنطقة العربية منطقة جد واعدة الى جانب دول افريقيا جنوب الصحراء باعتبارها مناطق ذات غالبية سكان متكونة من الشباب العامل الاول و الاساسي في الاعتماد على الهواتف المحمولة و استخدام الانترنت فنجد مثلا ان اكير نسبة مستخدمي حسابات مالية عبر الهاتف المحمول تسيطر عليها دول مثل كينيا أو نيجيريا كذلك الدول العربية يمكنها ان تخطو خطوات جيدة في هذا الاتجاه خاصة و ان ما يفوق 80 في المائة من سكان المنطقة العربية يمتلكون هاتفا محمولا يمكنهم من الاتصال بالانترنت ما يعد فرصة واعدة لجذب فئات اكثر ودمجها ماليا من خلال حسابات اموال عبر الهاتف المحمول هذا طبعا ان تم التركيز على هذه النقطة مستقبلا لان النسبة الحالية و المقدره ب 5.8 في المائة و التي تعكس الى حد ما عدم التحول نحو هذا النوع من التكنولوجيا المالية ، هذه النسبة جد ضعيفة اذا ما قارناها بنسبة الاشخاص البالغين الذين يمتلكون هاتفا ذكيا مع الاخذ بعين الاعتبار ان الدول العربية تمتلك بنية تحتية رقمية تؤهلها ان ترفع من مؤشر امتلاك حساب مالي عبر الهاتف المحمول ما يساعد في تعزيز مستويات الشمول المالي وهو الامر الذي سيسهل الكثير من الامور على المواطن العربي عن طريق تجنب التكاليف المرتفعة أو حتى عناء التنقل لاداء تلك المهام كدفع الفواتير مثلا والشكل التالي يمثل نسب استعمال الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول لتسديد الفواتير في المنطقة:

شكل (08): نسبة البالغين الذين يستخدمون الانترنت أو الهاتف المحمول لسداد الفواتير في بعض الدول العربية سنة 2021



المصدر : <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

حسب تقارير البنك الدولي فاننا نلاحظ و في سنة 2017 ان الدول العربية تعرف تخلفا كبيرا في مجال الدفع المالي باستخدام الهاتف المحمول باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فقد تصدرت الامارات قائمة الدول العربية في استخدام الهواتف المحمولة و الانترنت لسداد الفواتير بنسبة 45 في المائة ، تلها المملكة العربية السعودية بنسبة 31 في المائة ، أما باقي الدول العربية فهي تسجل نسبيا جد منخفضة خاصة دول شمال أفريقيا فالبرغم ان الجزائر سجلت اعلى نسبة مقدرة ب 03 في المائة ، الا أنها لا تزال جد ضعيفة أما المغرب و تونس فسجلتا نفس نسبة و التي قدرت ب 02 في المائة و جاءت مصر متذيلة الترتيب بنسبة 01 في المائة ، في حين سجلت كل من العراق، لبنان و الاردن نسب 06 ، 08 ، 2.12 في المائة على التوالي.

وفي عام 2021، سجلت المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة في نسبة مدفوعات الإنترنت والهاتف المحمول ، لتصبح في المقدمة بين الدول العربية بأكثر من 60 في المائة ، على عكس ما حدث في الإمارات العربية المتحدة التي سجلت أكبر انخفاض منذ سنوات فوصلت النسبة إلى 16 في المائة ، كذلك سجلت الاردن قفزة كبيرة في هذا المجال حيث كانت نسبة البالغين الذين استخدموا التكنولوجيا و الإنترنت لدفع فواتيرهم ومدفوعاتهم 9.68 في المائة ، بينما حققت الجزائر زيادة طفيفة وصلت إلى 04 في المائة ، لكنها مازالت نسبة ضئيلة مقارنة بالدول العربية الاخرى خاصة دول الخليج.

وفقًا للبيانات التي قدمتها مجموعة البنك الدولي ، فقد بلغ إجمالي المدفوعات الرقمية في المنطقة 275 مليار دولار في عام 2017 ، وارتفعت إلى 338 مليار دولار في عام 2018 ، بزيادة قدرها 23 في المائة ، ويمثل هذا النمو أيضًا أكبر زيادة سنوية منذ بدء جمع البيانات في عام 2011 وهذه اهم الاحصائيات المسجلة الى غاية سنة 2021 حيث بلغت نسبة اجمالي البالغين الذين قامو باجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها في العام السابق لعام 2021 ، 40.2 في المائة بزيادة عن احصائيات 2017 قدرها 07 في المائة حيث بلغت النسبة انذاك في المائة 33.3 .

و كانت الاغراض التي تم من اجلها اجراء مدفوعات رقمية كالاتي :نسبة الذين تلقوا دفعة رقمية حوالي 27.6 في المائة مقسمة بين القطاعين العام و الخاص حيث تلقى 21.7 في المائة دفعة حكومية في حساباتهم

الخاصة بينما حصل على 6.9 في المائة على أجر من القطاع الخاص كما ان نسبة التحويلات البنينة المحلية المتمثلة في إرسال أو استلام دفعة مالية رقمية باستخدام حساب مالي 4.9 في المائة في مقابل ذلك هناك الذين أجروا دفعة رقمية فقد بلغت نسبتهم 30.1 في المائة منهم 12.2 في المائة أجروا دفع لفوائد رقمية و تم إجراء أول دفعة للمرافق الرقمية خلال COVID-19 بنسبة بلغت 1.5 في المائة بينما كان نصيب التجارة الالكترونية 5.7 في المائة كدفع عادي و 3.8 في المائة كانت نتيجة لوباء COVID-19. (The Little Data Book on Financial Inclusion, 2022, p. 6)

- حالة الجزائر:

بالنسبة للجزائر، لا يزال قطاع المدفوعات الرقمية في البلاد منخفضًا مقارنة ببعض البلدان العربية الأخرى. حيث شكلت المدفوعات الرقمية في الجزائر حوالي 08 في المائة من جميع الأموال المرسلة والمستلمة في البلاد في عام 2018 ، وهي أقل بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ حوالي 20 في المائة ولكن يمكن ان تحذو حذو البلدان الخليجية الرائدة في المجال خاصة السعودية و الامارات من خلال العمل على دعم و تعزيز المدفوعات الرقمية وتقليل الاعتماد على الاموال السائلة خاصة وان المجتمع الجزائري متعطش لمثل هذه التقنيات التي تختصر عليه الكثير من الوقت والجهد و ابسط مثال عن ذلك جائحة كورونا وما أحدثته من زيادة معتبرة في امتلاك البطاقات البنكية الذي ساهم بدوره في زيادة حجم المدفوعات بشكل كبير و هو ما يوضحه الجول الموالي:

جدول (01): حجم عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبلغ (مليار دج)	15	268	332.6	503.87	5423.7	11176.47	93681

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير هيئة تجمع النقد الالي-<https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>

واصلت المعاملات الإلكترونية في الجزائر خلال الفصل الأول من سنة 2022 ارتفاعها بفضل القفزة التي أحرزتها عمليات الدفع عبر الإنترنت وعمليات الدفع بواسطة أجهزة الدفع الإلكتروني ، مع زيادة معتبرة في عدد البطاقات البنكية بأكثر من 10.7 مليون بطاقة حيث فاق حجم المعاملات بالدينار 93 الف مليار دينا الى غاية سبتمبر من سنة 2022 مع توقعات بتجاوز 13 الف مليار مع نهاية السنة الجارية .

من المهم أن نلاحظ أن الشمول المالي في الجزائر وبعض البلدان الأخرى في المنطقة كالمغرب و تونس يمكن أن يكون أحد العوامل التي تؤثر على قطاع المدفوعات الرقمية ، حيث قد يجد الناس صعوبة في الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية وبالتالي ، فإن زيادة الشمول المالي يمكن أن تزيد من اعتماد المدفوعات الرقمية في المنطقة ككل.

IV-4- مستقبل التكنولوجيا المالية و مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية :

يتميز سوق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنمو سريع خلال السنوات الاخيرة، حيث يتوقع أن يصل حجم هذا السوق إلى 48 مليار دولار بحلول عام 2024، بنسبة نمو سنوية متوقعة تبلغ 18 في المائة، ما سيكون له اثر مباشر على تعزيز مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية

بفضل الانتشار المتزايد للتكنولوجيا الرقمية والهواتف الذكية، وتحسين بنية التحويلات المالية والدفع الإلكتروني. بالإضافة إلى تزايد الاهتمام بالاستثمار في المجالات الرقمية في المنطقة، وتشير التقارير إلى أنه يمكن توفير فرص جيدة للمستثمرين في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية، وخاصةً في مجال العملات الرقمية والبلوكشين وما يصاحب ذلك من تغلغل للخدمات المالية بين مختلف فئات المجتمع خاصة مع ازدياد الاهتمام بالوسائل التكنولوجية وقابلية شعوب المنطقة للتعليم والتثقيف حول الرقمنة خاصة ان عرفوا الفوائد التي سجنونها والتي ستشمل كل شؤونهم الاقتصادية و المالية ، لكن ذلك لا يخلو من بعض التحديات حيث أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة، ومن بينها قلة الوعي بين المستهلكين وعدم الثقة في التكنولوجيا المالية زيادة على ضعف البنى التحتية التكنولوجية.

(Fintech Regulation in the Middle East and North Africa, 2022)

V- الخاتمة :

على مستوى الدول العربية ، يمكن القول أنه تم إحراز تقدم ملحوظ في التكنولوجيا المالية ، ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه هذا القطاع، في السنوات الأخيرة ، شهدت بعض الدول العربية زيادة في توافر التكنولوجيا المالية ، لا سيما في المدفوعات الإلكترونية وتحويلات الأموال عبر الإنترنت. يمكن ذكر الدول المتقدمة في هذا المجال و المتمثلة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والأردن. وتعتبر بعض هذه الدول رائدة في استخدام التكنولوجيا المالية في المنطقة ، بعد أن طورت بنية تحتية رقمية تسمح بتقديم خدمات مالية رقمية متقدمة. من ناحية أخرى ، لا يزال هناك العديد من الدول العربية التي تواجه تحديات في توفير التكنولوجيا المالية ، بسبب نقص التطور التكنولوجي والتحديات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول. وتشمل هذه الدول سوريا وليبيا واليمن والعراق.

في الختام ، يتعين على حكومات الدول العربية ، تبني سياسات شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتقنيات المالية كأداة رئيسية للشمول المالي ، وقد تم تعزيز التحول إلى التمويل غير التقليدي ، من خلال تحديث الشبكات ، وتجديد القوانين واللوائح التنظيمية. لإجراء معاملات مالية رقمية تحت مظلة البنوك المركزية.

1.IV. نتائج البحث:

الشمول المالي هو أحد المجالات التي تم تحديد حلول التكنولوجيا المالية فيها لأنها تعالج العديد من المشاكل والصعوبات المالية للأفراد، وكانت هذه اهم نتائج تطبيقها في المنطقة العربية:

- لا تزال أنشطة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية في الغالب تركز على المدفوعات والإقراض ؛
- يعكس التباين في نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية اختلاف الدعم الحكومي وديناميكيات السوق لكل دولة؛

- تعمل التكنولوجيا المالية على معالجة الفجوات بين الجنسين والفجوات القائمة على الدخل؛
- تقدم فرصًا للممولين والمستثمرين الذين يبحثون عن منتجات وخدمات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

- أربع دول ممثلة في مصر والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة، تستحوذ على 75 في المائة من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة؛
- هناك العديد من الفرص غير المستغلة للترويج للتكنولوجيا المالية من خلال رقمنة التحولات القائمة على النقد من الحكومة وأرباب العمل والقطاعات الزراعية؛
- التكاليف المرتفعة لتقديم الخدمات المالية - خاصة في المناطق الريفية النائية وفيما بينها الفئات المهمشة مثل النساء والفقراء، تعتبر احد عوائق تغلغل الشمول المالي في اغلب الدول العربية؛
- يعد الائتمان عبر الهاتف المحمول أو عبر الإنترنت وإقراض P2P والتمويل الجماعي أمثلة على استهداف التكنولوجيا المالية للشمول المالي حيث تسعى هذه الأساليب إلى معالجة المشكلة التي تواجهها الشرائح المستبعدة.

2.IV. مقترحات البحث:

- يجب مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية لتحديد الثغرات والقيود التي قد تعيق نمو التكنولوجيا المالية ، لا سيما بالنظر إلى أن جل الأنظمة المالية للمنطقة تتمحور حول البنوك مع مساحة تنظيمية محدودة لها؛
- الإصلاحات الهامة الأخرى المطلوبة تشمل تحديث البنية التحتية ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية وتشجيع التشغيل البيئي؛ وضع لوائح وقوانين لتشجيع تنمية المشاريع والاعمال ونصيب الفرد من الدخل؛
- تقوية أطر السلامة المالية للأمن السيبراني في المنطقة وإصلاحات التعليم لمواءمة المهارات مع الاقتصاد الرقمي؛
- توفير آليات لحماية خصوصية البيانات والهوية لضمان ثقة العميل ، والحصول على الحماية من المخترقين والمحتالين ، وإيجاد الحلول التي تجعل خدمات الدفع الإلكتروني أكثر جاذبية للشباب باعتبارهم القوة التي تتمتع بها الدول العربية؛
- يجب العمل العربي المشترك من اجل توفير أنظمة دفع فعالة وبنية تحتية رقمية أفضل وتنظيم مناسب، وضمانات قوية لحماية المستهلك؛ وتوفير الصديق المالي والافصاح والشفافية؛
- يجب أن تكون الخدمات المالية الرقمية مصممة لتلبية احتياجات المواطن العربي مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية والمعتقدات المجتمعية؛
- العمل على زيادة التثقيف المالي ومحو الأمية الرقمية خاصة وان الفئات المحرومة والمهمشة مثل النساء والفقراء يعتبرون مستخدمون للخدمات المالية لأول مرة وبالتالي فانهم يفتقرون الى المهارات التي يحتاجونها في التعامل مع هذه المهام؛
- يجب أن تكون الإصلاحات الموضوعية من قبل حكومات الدول العربية مدعومة بإصلاحات هيكلية مستدامة لتحسين بيئة الأعمال وخلق بيئة تنافسية تمكن المؤسسات غير المصرفية من المساهمة في الشمول المالي.

3.IV. آفاق البحث:

- في بحثنا هذا كان التركيز في تحليل الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية على درجة الشمول المالي في المنطقة العربية من خلال الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول و حجم المعاملات الالكترونية التي استغلت

ذلك ممثلة في نسب تسديد الفواتير والمدفوعات عبر الانترنت ، لكن التكنولوجيا المالية متشعبة ومتفرعة الاساليب والادوات فيمكن دراسة التكنولوجيا المالية في الدول العربية وتأثيرها على الشمول المالي من خلال ما قدمته من منصات للتمويل الجماعي للمشاريع خاصة وان هنا بالذات تم اعتماد طرق التمويل المبنية على مبادئ الشريعة الاسلامية ما يمكن ان يشكل قفزة نوعية في هذا المجال باعتباره ادات لجذب الفئات التي كانت مستبعدة لاسباب دينية.

V- الإحالات والمراجع :

1. الدراسات والابحاث والتقاريرالعدد 458. (2020). (الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية، المنتج) تاريخ الاسترداد 03 23 2023، من اتحاد المصارف العربية: <https://uabonline.org/ar/>واقع-الشمول-المالي-ودور-التكنولوجيا-ا/
2. يحيوي نور الهدى، قلوش عبد الله . (2023, 01 26). التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في الصين -دراسة مؤسسة علي بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصين-. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، (01)04، 160-179.
3. الدراسات والابحاث والتقارير. (2020, 03). تاريخ الاسترداد 03 26 2023، من اتحاد المصارف العربية: <https://uabonline.org/ar/>الشمول-المالي-لا-يزال-يواجه-صعوبات-اقت/
4. جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مُركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي، ابوظبي- الامارات العربية المتحدة.
5. حمدوش وفاء، عماني لمياء. (2021, 03 03). أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، (01)17، 109-124.
6. حمدي زينب، أوقاسم الزهراء. (2019). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. مجلةالاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (01)08، 400-415.
7. داهنين أحمد ، العرابي مصطفى. (2022, 09 30). التكنولوجيا المالية الإسلامية بوابة المصارف الإسلامية لتحقيق الشمول المالي والتكيف مع جائحة كورونا (دراسة تحليلية لبعض نماذج البنوك الإسلامية الخليجية). التكامل الاقتصادي، (03)10، 610-629.
8. شني صورية ، بن لخضر السعيد. (2019, 04 04). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصرالعربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، (01)04، 104-129.
9. يسعد عبد الرحمان، مخفي أمين ، حسين حمدان خولة. (2023, 01 26). التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول المالي، تجربة الصين نموذجا. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، (01)04، 180-199.

10. هيئة تجمع النقد الالي. (2022, 09). نشاط الدفع على الإنترنت . Retrieved 11 03, 2022, from <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-الالي-تجمع-النقد-الالي-internet/>
11. *Financial Inclusion*. (2022, 03 29). Retrieved 03 27, 2023, from *The World Bank*: <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>
12. *Fintech Regulation in the Middle East and North Africa*. (2022, 02 22). Retrieved 03 25, 2023, from *issuu*: <https://issuu.com/cambridgejbs/docs/ccaf-2022-fintech-regulation-in-mena>
13. *FINTECH: THE EXPERIENCE SO FAR*. (2019, 06 27). Retrieved 03 27, 2023, from *International Monetary Fund*: <http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx>
14. *RESEARCHREPORT*. (2023, 01 18). Retrieved 03 25, 2023, from *cbinsights*: <https://www.cbinsights.com/research/report/fintech-trends-2022/>
15. Shafaki, R. E. (2022, 08 29). *The Global Islamic Fintech (GIFT) Report 2022*. Retrieved 03 26, 2023, from *dinarstandard*: <https://www.dinarstandard.com/post/global-islamic-fintech-report-2022>
16. Thi Truc Huong Nguyen. (2020, 08 25). *Measuring financial inclusion: a composite FI index for the developing countries*. *Journal of Economics and Development*, 77.